الرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال

بمشاركة

الجامعة الأردنية **ومعهد الإعلام الأردني**

التجربة الأكاديمية في علوم الاتصال في الوطن العربي

22 -24نوفمبر/ تشرين الثاني2016

الدراسات الإعلامية تحديات اليوم واستشراف الغد

إعداد: **الدكتور صالح خليل أبو أصبع**

الأستاذ الزائر بجامعة الشارقة

الدراسات الإعلامية تحديات اليوم واستشراف الغد

د. صالح أبو أصبع

السادة والسيدات: أسعد اللّه صباحكم بكل خير ...

إنه لشرف لي أن أقف اليوم هنا في أعرق جامعة أردنية ولأتحدث أمام نخبة عربية من الأكاديميين والباحثين في الدراسات الإعلامية. ويسرني أن ألتقي في حضن نشاط الرابطة العربية للبحث العلمي وعلوم الاتصال حول التجربة الأكاديمية في علوم الاتصال في الوطن العربي.

كان لدينا نحن العاملين في مجال علوم الاتصال حلم في أن تكون لنا منصة نلتقي من خلالها، وأسمحوا لي أن أحيي الدكتورة مي العبد اللّه ورفاقها الذين قاموا بالمبادرة بتأسيس هذه الرابطة بجهود شخصية.

إن الحديث عن التجربة الأكاديمية في علوم الاتصال هو حديث ذو شجون فمن أين نبدأ؟

هل نبدأ الحديث عن نوعية البرامج التي تقدمها كليات الاتصال؟ أو هل نتحدث عن نوعية المدرسين أو نوعية الطلبة ومخرجات التعليم وظروف التعليم والتدريب أو البيئة السياسية التي تحتضن الدراسات الإعلامية؟ أو عن نوعية الكتب الإعلامية؟ أوعن أسلوب التدريس؟

هذه بعض الانشغالات التي فكرت في أهمية مخاطبتها.

لقد ابتدأت الدراسات الإعلامية كما نعرف في جامعة القاهرة والتي لها فضل علينا جميعا حيث خَرَّجتْ العديد من القيادات الإعلامية والأكاديمية في الوطن العربي، وظلت لسنوات طويلة هي المكان العربي الوحيد الذي يقوم بهذا الدور.

وفي ثمانينات القرن الماضي بدأت الدراسات الإعلامية في الجامعات العربية تأخذ في الانتشار. وما أن حلَّ عقد التسعينات حتى شاهدنا عشرات من البرامج الأكاديمية الإعلامية تنتشر في الجامعات العربية. وما أن دخلنا الألفية الثانية حتى وجدنا أنه لا تكاد جامعة من الجامعات العربية تخلو من برامج الإعلام في تخصصاتها.

إذن نتحدث الآن عن مئات من البرامج لأكاديمية الإعلامية التي تقدمها الجامعات العربية. إذن هي تجربة ثرية تحتاج منا مراجعة فاحصة ونقدية لأننا نعلم أهمية مخرجات هذه الأقسام

والكليات التي تقوم بتخريج الآلاف من أبنائنا الذين نعوّل عليهم أن يقودوا الرأي العام ، ويشكّلوا جزءاً من البُنى الثقافية في الوطن العربي.

❖ الدراسات الإعلامية تحديات اليوم:

من خلال تجربتي المتواضعة التي امتدت نحو خمسة وثلاثين عاماً وأنا أعمل في هذا المجال مُدرِّساً وباحثاً ومسئولاً إدارياً. ومن خلال تجربة شخصية اتسع مجالها الجغرافي ليمتد عملي في عديد من الدول العربية من المحيط إلى الخليج. اسمحوا لي بالحديث عن هذه التجربة في عدة محاور :

1. التخصصات:

تكاد تلتقي جميع أقسام الإعلام وكلياتها في تقديم تخصصات ثلاث الصحافة والعلاقات العامة والإذاعة والتلفزيون، وهذه التخصصات التقليدية ما زالت هي المهيمنة. وعلى الرغم من التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيات الاتصال، والدخول في عالم الإنترنت إلى عالم جديد من الاتصال الجماهيري الذاتي وصحافة المواطن، ولكن دمج هذه في التخصصات التقليدية ما زال في حدِّه الأدنى ، ولعل أكثر ما تم تحديثه هو الصحافة الإلكترونية. وما زالت دراسة الاتصال الجماهيري كفرع خاص من كليات الإعلام والاتصال محدودة جداً. وما زالت المهارات التي يتلقاها الطالب مهارات محدودة لا تتساوق مع تطور تكنولوجيا الاتصال واستخدامها في دراسة الاتصال وتوظيفها في إنتاج الرسائل الإعلامية.

2. مُدخلات العملية التعليمية:

يمكننا الحديث عن نوعية الطلاب والمقررات الدراسية والتدريس.

أ. بالنسبة للطلاب فإن دخولهم إلى التخصص في الغالب أن يتم بدون دافع داخلي، وبدون قدرات على التواصل، والعديد منهم يدخلون إلى التخصص نتيجة البريق الإعلامي الذي يستهوي الشباب ويحقق لهم النجومية.

فمهنة الإعلام تحتاج من الطالب عناصر ثلاث: الموهبة، ومهارات الاتصال والثقافة العامة. وللأسف أن الالتحاق بكليات الإعلام لا يتطلب هذه الشروط.

في الجامعات الحكومية يتم الاكتفاء بمعدل الطالب في الثانوية العامة كشرط للقبول، وفي الجامعات الخاصة يلتحق بالتخصص من هبّ ودبّ.

ب. والمُدخل الثاني: هو نوعية المقررات الإعلامية التي يتم تدريسها، وما زالت المكتبة العربية تفتقر إلى الكتب الدراسية المنهجية التي تلتزم بالشروط العلمية، والتي لا تسير إلى التحديث بناء على أحدث المستجدات في التخصص.

وتقوم كثير من المقررات على رؤية تقليدية، ترتبط بماض ولىّ، فعلى سبيل المثال ما زالت العديد من المقررات مثل تدريس التصوير الضوئي الذي لم يعد له أي أهمية مع التصوير الرقمي.

وما زالت مناهجنا لا تُلقي بالاً إلى مقررات مثل الاتصال غير اللفظي والاتصال الثقافي والاتصال السياسي والاتصال في التراث العربي والاتصال بين الأشخاص.

ج. **والمُدخل الثالث المدرسون والتدريس:**

يواجه تدريس الإعلام رؤية تقليدية حيث ما زالت رؤية المدرسين تتمثل بالتمسك بالنظر الى تدريس الإعلام باعتباره إعلاما للجماهير بدلاً من كونه تواصلا مع الجماهير، وخصوصا أن الإعلام الجديد يفرض تحديات جديدة ، إذ أن دوراً تفاعلياً وتواصلياً عبر الوسائط الاجتماعية وصحافة المواطن أصبح يهمين على حياتنا الاتصالية مما يشكل تحديات لمؤسساتنا الإعلامية .

والمدرسون في الجامعات هم أساتذة تقليديون في عصر غير تقليدي لعلم غير تقليدي. وكثير منهم لا يتابع مستجدات التطور في نظريات الاتصال ، وكثير منهم لا يجيد استخدام الكمبيوتر ولا التعامل مع تقنيات الاتصال الإلكتروني مثل استخدام اللوح الذكي ، وما زال العديد منهم يستخدمون الأسلوب التلقيني في التدريس، والعديد منهم لا يمتلكون الخبرة العملية في مجال الإعلام، وكثير منهم مهاراتهم الكتابية واللغوية محدودة ولذلك يفتقدون الخبرة في تدريس المواد العملية وتطبيقاتها.

ويحتاج تدريس الإعلام إلى وجود ممارسين للمهنة يساندون الجانب الأكاديمي وينقلون خبراتهم العملية إلى الطلبة، وللأسف أن هذا الجانب في معظم الجامعات العربية لا يلقي الاهتمام الكافي ، ويتم التعاون مع مثل هؤلاء الخبراء في حده الأدنى، الذين لا يلقون التكريم الذي يستحقونه فيعزفون عن التعاون مع الأكاديميين .

3. <u>في مجال البحوث:</u>

تفتقر البحوث الإعلامية الى الاهتمام بحل المشكلات التي يواجهها المجتمع والمؤسسات الإعلامية والشركات والمنظمات التي ترغب في نجاحها في التواصل مع الجماهير . وتنأى عن مناقشة قضايا مثيرة للجدل أو غير مسموح من الاقتراب منها وخصوصا ما يتعلق بالرأي العام .

وهي بعيدة عن لعب دورها كمشارك أصيل في توعية الجماهير بقضايا المجتمع ومشاريع التنمية وتنفيذ خططها . وأغلب البحوث يتم انتاجها بهدف الترقية.

- ومن النواحي الفنية فمراجعة لرسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث أساتذة الإعلام سنجد أن غالبيتها يكاد ينحصر في دراسات مسحية.
- وتعاني البحوث العلمية من مشكلة إجادة اجراءات البحث العلمي ففي أحيان كثيرة التي يعوزها المنهجية السليمة، واختيار العينة الممثلة بحيث يمكن الثقة بنتائجها.
- وتكاد تخلو من الدراسات التي تقود إلى نظريات ونماذج عربية في الاتصال، كما أنها تكاد تخلو من الدراسات التاريخية وتحليل المضمون لوسائل الإعلام.
- والكثير من البحوث تكتفي بإيراد النتائج بدون تحليل مناسب لها إذ يفتقر الباحثون إلى لإلمام بالإحصاء الضروري لإجراء البحوث التطبيقية، ولا يقدم الباحث رؤيته الخاصة لما تُمثّله هذه النتائج وفي الغالب ما تخلو الدراسات من الرؤية النقدية.
- اللغة الثانية ضرورية وهي ما ينقص الباحثين.
- أصبحت السرقات العلمية تشكل ظاهرة يجب معالجتها والتصدي لها.
- أوعية النشر التي يمكن الوثوق بها تكاد تكون محدودة بعض المجلات المرتبطة بجامعات عربية مرموقة، ترسل الموافقات على النشر ما دام الباحث قد أرسل قيمة النشر 300 – 500 دولارا ثمناً للنشر. بعض المجلات المرموقة تخضع للفساد وتنشر بحوثاً لا تستحق النشر فقط لأن الباحث له صلة بأصحاب القرار في النشر.

4. في مجال التدريب:

التدريب العملي والميداني أساسي في الدراسات الإعلامية، ويعاني الطلبة من عدم توفر التدريب العملي والميداني المناسبين. حيث نجد أن عدد الطلبة في الشعبة العملية الواحدة كبير جداً مما لا يوفر للطالب فرصة تدريب مناسبة مع عدم توفر المختبرات الكافية.

ونادراً ما يتاح للطلبة فرصة حقيقية للتدريب في المؤسسات الإعلامية والإفادة من خبرة الممارسين في تلك المؤسسات. وغالبا ما يحصل الطلبة على شهادات تدريب بدون أن يتحقق لهم التدريب الفعلي.

5. في مجال استخدام اللغة:

اللغة هي قضية أخرى مهمة، وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي اللغة الأم للطلبة إلا أن الواقع يؤكد أن اتقانهم للغة ضعيف جداً مما لا يؤهل الخريج لكتابة قصة إخبارية بلغة سليمة. بالإضافة إلى هذا فإن معرفة الطلبة بلغة أجنبية تفتح أمامهم أبواب ثقافات أخرى وهي تكاد تنحصر لدى قلة من الطلبة خريجي المدارس الخاصة. وأما الأقسام التي تقدم برامجها باللغة الإنجليزية فإنها تخرج طلبة لا يتقنون اللغة الإنجليزية التي من المفترض أن يتعاملوا بها كما أنهم لا يجيدون استخدام لغتهم العربية.

6. **في مجال التخصص:**

تفتقر التخصصات في دراسات الإعلام إلى تخصصات نوعية، فليس لدينا تخصصات من يجيد الكتابة في الإعلام الصحي أو الإعلام الرياضي أو الإعلام الاقتصادي أو الإعلام الزراعي؟ مثل هذه التخصصات ضرورية للمجتمع، وهناك نقص في الكفاءات الإعلامية المتخصصة الذين لديهم المعرفة العميقة في تلك المجالات.

7. **في مجال التعامل مع الاعلام الجديد:**

أحدثت تكنولوجيا الوسائط المتعددة وشبكات الإنترنت ثورة شاملة في فلسفة التعلم والتعليم عن بعد، ووفرّت فرصة للتفاعل الوثيق بين المعلمين والمتعلمين مع تحسين مستوى المواد التعليمية بالمقارنة مع ما كان موجودا مع وسائل الإعلام المطبوعة. التعامل مع الإعلام الإلكتروني والمكتبات الإلكترونية ما زالا في حدّهما الأدنى، وهذا الأمر يرتبط بالأساتذة والطلبة والفنيين على حد سواء، ولا يوجد متابعة لتطورات تكنولوجيا الاتصال والتعامل مع البرمجيات.

8. **في مجال التعامل مع البيئة الإعلامية:**

نعيش في بيئة ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية تتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة. وتتأثر بمناخ الحرية والديمقراطية المتاحة، مما يجعل عملية التدريس في مجالات الإعلام تخضع لهذه المتغيرات. وتتمثل القيود على حرية الفكر في الوطن العربي بالعوائق المادية والقانونية والسياسية، التي تحول دون حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات. وتخضع البيئة الإعلامية كذلك للبعد القانوني المرتبط بالسياسات التعليمية وأبرزها شروط الاعتماد وازدواجية المعايير التي تتعامل بها وزارات التعليم العالي مع الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة.

9. **في مجال التعامل مع المؤسسات الإعلامية:**

التعاون بين المؤسسات الأكاديمية الإعلامية والمؤسسات الإعلامية تعاون محدود على الرغم من أن كليهما يرفدان بعضهما البعض، فالخبرات الأكاديمية مفيدة في تطوير المؤسسات الإعلامية برفدها بالخبرات المهنية والاستشارية والقيام بالبحوث. وتحتاج المؤسسات الأكاديمية إلى الخبرات العملية التي تحتضنها المؤسسات الإعلامية.

10. **في مجال التعامل مع التوظيف:**

يُعاني العديد من الخريجين من البطالة ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل أولهما ضيق سوق العمل مع كثرة الخريجين بالقياس إلى الشواغر المتاحة، وثانيهما يعود إلى نوعية بعض الخريجين التي لا تحقق متطلبات الوظائف. ولعل السبب الرئيسي في هذه الأزمة يعود إلى اعتماد الكم في قبول الطلبة في أقسام الإعلام ونوعية التدريس والمهارات المكتسبة لدى الخريجين.

وللأسف أن فرص العمل المتاحة للخريجين لا تتاح لمن يستحقونها، ففي أحوال عديدة تكون قوة الواسطة هي السبيل للحصول على العمل على حساب المتفوقين الذين يستحقون تلك الوظائف.

11. في مجال الاقتصاد الجامعي:

شهد التدريس الجامعي نموا هائلا في تأسيس الجامعات الخاصة، وأصبح يطغى الربح المادي على هدفها العلمي والتربوي في العملية التعليمية، وقاد هذا الى التنافس في استقطاب الطلبة بغض النظر عن مستوياتهم، وتم استقطاب أعضاء هيئة التدريس الذين يحققون الشروط الشكلية لشروط الاعتماد التخصصات العلمية بينما نرى أن مؤهلاتهم وامكانياتهم العلمية هزيلة للغاية.

والتوسع في القبول مردّه إلى عاملين: أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، فالسياسي يتمثل في الضغوط على الجامعات بقبول المزيد من الطلبة بغض النظر عن توفير شروط الاعتماد من العدد اللازم من الأساتذة والتخصصات المناسبة وتوفير المختبرات. والسبب الاقتصادي وذلك لتوفير موارد مالية إضافية على حساب النوعية، وهذا الأمر تشترك فيه الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية التي اخترعت فكرة التعليم الموازي والتعليم المفتوح للحصول على موارد إضافية مما أدى إلى كمٍّ من الخريجين الذين لم يتلقوا التعليم والتدريب المناسبين.

12. التنافس في الحصول على الاعتماد الدولي:

تُشكِّل المعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات العالمية بعدا في التنافس للحصول على الاعتماد الدولي. ويستهدف الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية، ومعايير الاعتماد وضمان الجودة بأشكالها المختلفة إثبات أن المؤسسات قادرة على تلبية المعايير ومن ثم تكون مؤهلة للاعتماد الأكاديمي. وللأسف أن هذه المعايير لا تنطبق على الجامعات الحكومية التي تعاني من خلل واضح في تطبيق هذه المعايير، بينما يتم مطالبة الجامعات الخاصة الالتزام بها، وإذا كان هذا البعد إيجابيا إلا أن العديد من الجامعات الخاصة تقوم بالالتفاف والتحايل على شروط الجودة ومعايير الاعتماد.

✸ ✸ ✸

لقد قمنا بتحديد جوانب سلبية في دراسة الإعلام في الوطن العربي والسبب في هذا تركيز الضوء عليها كي نتمكن من تجاوزها، وهذا لا يعني أن كليات الإعلام وأقسامها لم تقم بواجباتها، ولكنها قامت بمسئولياتها في حدود امكانياتها وهذا اعتراف بفضلها على السوق الإعلامي.

إن الغد يحمل آفاق جديدة لعالم الإعلام، ففضاء العالم العربي يفيض بالفضائيات التي بلغت نحو ألف وثلاثمائة قناة فضائية. والمواقع الإلكترونية تبحر في فضاءاتها آلاف المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية، والمدونات، والمواقع الاجتماعية ومصادر المعلومات المفتوحة.

ومع هذا كله يظل النشر المطبوع والصحافة التقليدية ما زالا يكافحان للبقاء في عالم الكلمة.

وفي هذا السياق الجديد للإعلام الإلكتروني، فإننا نجد أن الاندماج الذي تحقق في تكنولوجيا الاتصال بين أنواع الاتصال المختلفة، لتندمج في منصة واحدة مثل الهاتف الجوال والأيباد والأجهزة اللوحية الأخرى التي تسهم في خلق بيئة تعليمية تفاعلية افتراضية وتواصلية بين الطالب والمدرس بدءاً من تلقي المعلومة ومناقشتها إلى تأدية الامتحانات وتصحيحها والحصول على النتائج.

والتقدم الحاصل مثل التصميم بمساعدة الحاسوب. والتقنيات العلائقية لقواعد البيانات وبرامج معالجة النصوص ويضاف إلى ذلك البرمجيات المتقدمة للنشر والاخراج والتحرير جميعها توفر فوائد تفتح آفاقا جديدة للعملية التعليمية في مجال تدريس الإعلام وعمليات التعلم وإنتاج الرسائل والبحوث الإعلامية. وستتحول معها الفصول الدراسية إلى فصول ذكية تهمين عليها تكنولوجيا الاتصال.

❖ الدراسات الإعلامية واستشراف الغد:

▪ ماذا ننتظر من مدرسة المستقبل في الدراسات الإعلامية؟ :

1. أولاً: هذا الاندماج الذي أشرنا إليه يحتاج إلى رؤية جديدة للتخصصات في حقول الإعلام وعلى سبيل المثال يمكن أن تندمج تخصصات الإعلان والعلاقات العامة والجرافيك في تخصص واحد.

وكذلك هناك حاجة إلى الانتقال من تدريس الصحافة بأسلوبها التقليدي للانتقال إلى الصحافة والنشر الإلكتروني وتكون صحافة المواطن جزءاً أساسياً من هذا التخصص.

2. ثانياً: بالمقارنة مع ما كان موجودا في الأسلوب التقليدي للتعليم واستخدام الوسائل المطبوعة فقد أحدثت شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الوسائط المتعددة - مع إمكانياتها في اختراق حدود الزمان والمكان - ثورة في فلسفة التعليم والتعلم عن بعد ، مع تحسين مستوى المواد التعليمية ، بتطوير منصات تقنية متطورة تهدف إلى خلق بيئة تعليمية افتراضية، تحقق التفاعل بين المعلم والمتعلم، وتقوم بطرح المقررات على الإنترنت بشكل مجاني. وفي التعليم الإعلامي لا بد من الاستفادة من تقنية طرق التعلم الجديدة باستخدام الواقع الافتراضي وتكنولوجيا الوسائط المتعددة واستخدام

الوسائط الاجتماعية مثل الفيس بوك وغيرها التي ستؤدي إلى تحسين فرص الحصول على التعليم والتعلم عبر الإنترنت والتعلم عن بعد.

3. ثالثاً: الانتقال من الدراسة التقليدية للإعلام، إلى دراسة الاتصال باعتباره عملية تفاعلية، تثير قضايا مرتبطة بواقع المجتمع ومشكلاته. وكذلك ضرورة إدراك دور الأفراد في صحافة المواطن الذي أصبح موازياً للمؤسسات الإعلامية.
4. رابعاً: لا بد من رفع سوية نوعية الطلبة الذين يدخلون كليات الاتصال باستخدام امتحانات قبول تراعي الشروط الثلاث الموهبة، ومهارات الاتصال والثقافة العامة.
5. خامساً: تدريب الطلبة بشكل يُوفر لهم فرص الانتاج الإعلامي وهم على مقاعد الدراسة. وربما كان استخدام الواقع الافتراضي، وهو أكثر الأدوات م تكاملا التي تقدم أسلوبا ذا سلاسة في توفير تدريب افتراضي، يساند التدريب العملي والميداني. كما يوجد حاجة لتدريس مناهج البحث الإعلامي بطريقة لا تعتمد الجانب النظري فحسب، ومن الضروري أن يصبح هذا المساق تطبيقياً كي يسهم في تخريج مساعدي بحث وباحثين في مجال الدراسات الإعلامية.
6. سادساً: تطوير البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في كليات الإعلام والاتصال لتكون مؤهلة للاستجابة لنموذج التعلم الجديد وتلبية احتياجات تدريب الطلاب مما يؤدي زيادة الكفاءة في التعليم الإعلامي.
7. سابعاً الاهتمام بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم بما يتناسب مع تطور وسائل الاتصال وتقنياتها.
8. ثامناً: أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بدورهم البحثي الذي يتجاوز حرصهم على الترقية، ويكون البحث العلمي جزءاً أساسياً من حياتهم العملية. وأن ينشغلوا في بحوثهم في دراسات تمس مشكلات المجتمع ومستخدمين دراسات تتجاوز أسلوبهم الشائع في استخدام الدراسات المسحية. فنحن بحاجة إلى دراسات طولانية ودراسات ميدانية ودراسات تحليل مضمون ودراسات تاريخية وهي من الدراسات المفقودة في البحوث الإعلامية العربية.
9. تاسعا: التوجه نحو التخصصات النوعية، مثل الإعلام الصحي أو الإعلام الرياضي أو الإعلام الاقتصادي أو الإعلام الزراعي.
10. عاشراً: الاهتمام بتدريس موضوعات مثل الاتصال اللفظي والاتصال غير اللفظي والاتصال عبر الثقافات والاتصال السياسي.

11. حادي عشر: الاعتراف بصحافة المواطن لتكون جزءا من التدريس وتدريب الطلبة على استخدامها عبر وسائط التواصل الاجتماعي.
12. ثاني عشر: تطوير المناهج لضمان أن يلمّ جميع الخريجين بأحدث المناهج في حقل الاتصال والمعرفة المناسبة بتكنولوجيا المعلومات، والتحول من استخدام الكتاب المقرر والمذكرات المنسوخة من كتب متوفرة إلى اعتماد أكثر من كتاب لتوفر للطالب ذخيرة متنوعة من المعلومات ذات المصادر المختلفة والرؤى المتعددة وخصوصا أن المصادر المفتوحة على شبكة الانترنت توفر للطالب والمدرس بدائل ثرية ومتنوعة.
13. ثالث عشر: الابتعاد عن أسلوب التلقين في التدريس واعتماد أسلوب الحوار والمشاركة في المحاضرات وتقبل الرأي الآخر من الطلبة، وتعويدهم على التفكير الناقد الذي نفتقده بين طلبتنا.
14. رابع عشر: الالتزام بإجراءات ضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي لكي تكون المؤسسات قادرة على تلبية المعايير ومن ثم تكون مؤهلة للحصول على الاعتماد الدولي وما يحققه هذا النوع من الاعتماد من شروط النوعية وتحسين العملية التعليمية والبحث العلمي.
15. خامس عشر: الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يجب أن يصبح ضمن شرعة يتم صياغتها وتعميمها يلتزم بها الباحثون العرب.